العرب
الأربعاء 2021/09/01
السنة 44 العدد 12166

فقدان النمو في الصين لقوة الدفع يربك الاقتصاد العالمي

تباطؤ في وتيرة نشاط المصانع والخدمات

تعثر قاطرة الاقتصاد العالمي

ألقى تباطؤ نموّ الاقتصاد الصيني بظلال قاتمة على الاقتصاد العالمي، حيث بددت البيانات الحديثة آمال انتعاش الأسواق نظرا لأن مؤشر الصناعة والخدمات في ثاني أكبر اقتصاد في العالم سجل نتائج سلبية مما أدى إلى تدهور بقية القطاعات المرتبطة بهما في ظل القيود المرتبطة بالجائحة وارتفاع أسعار الخامات.

بكين – اتسع القلق بين الأوساط الاقتصادية والمالية العالمية بعد بيانات مخيبة عن النمو الصيني، الذي يعد أكبر محرك للاقتصاد العالمي في ظل زيادة تأثيرات الأزمة الصحية على الشركات والمستهلكين، والتي من المتوقع أن تمتد تداعياتها داخليا وخارجيا حتى نهاية هذا العام.

وتعرضت الشركات والاقتصاد في الصين لضغوط متزايدة خلال الشهر الماضي مع توسع نشاط المصانع بوتيرة أبطأ بينما ظهرت علامات الانكماش بوضوح على قطاع الخدمات، بفعل القيود المرتبطة بفايروس كورونا وارتفاع أسعار المواد الخام.

وبعدما حققت إحدى أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم إلى جانب الولايات المتحدة انتعاشا مثيرا للإعجاب بعد ركود ناجم عن الوباء، إلا أن المخاوف من انعكاسات السلالات المتحورة لكورونا على اقتصادها يبدو أنها ستستمر ولا يزال يتعذر توقعها.

وبرزت دلائل على أن الناتج المحلي الإجمالي تعرض لفقدان القوة الدافعة للنمو بسبب بؤر تفشّ محلية لكوفيد – 19، مما أبطأ الصادرات، فضلا عن إجراءات أكثر صرامة للحد من أسعار العقارات وحملة لخفض انبعاثات الكربون.

> ارتباط النمو بالصادرات نقطة ضعف، فزبائن الصين الرئيسيون، الولايات المتحدة وأوروبا، لا يزالون متضررين من الوباء

وأظهرت بيانات من مكتب الإحصاءات الوطني الثلاثاء أن مؤشر مديري مشتريات القطاع الصناعي الرسمي بلغ 50.1 نقطة مئوية في أغسطس الماضي متراجعا بنحو 0.3 نقطة مئوية على أساس شهري.

وقال تشاو تشينغ خه الإحصائي في الهيئة إن "قراءة المؤشر انخفضت من رقم 50.4 المسجل خلال يوليو بسبب عوامل مثل إصابات محلية العدوى بكوفيد – 19 ووضع الفيضان في الأيام الأخيرة".

وبلغ المؤشر الفرعي للإنتاج 50.9 خلال أغسطس، بانخفاض 0.1 نقطة مئوية عن الشهر الأسبق، مما أشار إلى التوسع المطرد في إنتاج قطاع الصناعات التحويلية.

وخلال الفترة المذكورة، ضعف طلب السوق، حيث انخفض المؤشر الفرعي للطلبات الجديدة 1.3 نقطة مئوية عن الشهر السابق إلى 49.6 نقطة مئوية، بالإضافة إلى انخفاض مقياس لطلبات التصدير الجديدة إلى 46.7، وهو أدنى مستوى في أكثر من عام. كما سرحت المصانع العمال بنفس وتيرة يوليو.

وبعد مستوى الخمسين نقطة حدا فاصلا بين النمو والانكماش. وكان محللون استطلعت وكالة رويترز آراءهم توقعوا انخفاضه إلى 50.2 نقطة مئوية.

وقال جوليان إيفانز – بريتشارد كبير الاقتصاديين الصينيين في شركة كابيتال إيكونوميكس، في مذكرة "تشير أحدث الاستطلاعات إلى أن اقتصاد الصين انكمش في أغسطس، إذ أثرت الاضطرابات التي أثارها الفايروس بشدة على نشاط الخدمات".

وأضاف "لقد استمرت الصناعة أيضا في فقدان القوة الدافعة مع زيادة الاختناقات في سلسلة التوريد وتراجع الطلب".

وفي علامة مقلقة على بطء تعافي الاستهلاك في الصين، تراجع مقياس نشاط قطاع الخدمات في أغسطس ليدخل دائرة الانكماش الحاد للمرة الأولى منذ ذروة الجائحة في فبراير من العام الماضي.

وتشير بيانات مكتب الإحصاءات الصيني إلى أن مؤشر مديري المشتريات الرسمي للقطاع غير الصناعي بلغ 47.5 نقطة مئوية في أغسطس، بانخفاض كبير عن يوليو حينما سجل 53.3 نقطة مئوية.

وانخفض مؤشر مديري المشتريات الرسمي المجمع ويشمل قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات إلى 48.9 نقطة مئوية في أغسطس من 52.4 نقطة مئوية في يوليو.

وأظهر الاقتصاد الصيني بعض الإشارات المقلقة خلال الأشهر الأخيرة، رغم أن الناتج المحلي الإجمالي نما خلال الربع الثاني من هذا العام بنسبة 7.9 في المئة على أساس سنوي.

ودفعت الأسعار القياسية للسلع الأولية التي تعثر نشاط المصانع إلى مستوى هو الأعلى منذ أكثر من عقد، في حين أدت اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن تراكم الشحن ونقص الطاقة إلى تراجع إنتاج المصانع.

ورغم أن السلطات الصينية تتوقع أن يضطلع الاستهلاك الداخلي بدور أكبر في الاقتصاد، إلا أن النمو لا يزال رهنا بالصادرات ما يشكل نقطة ضعف إذ أن زبائن بكين الرئيسيين أي الولايات المتحدة وأوروبا لا يزالون متضررين من الوباء.

وقالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين في وقت سابق هذا العام إن الولايات المتحدة "قلقة جدا" من تهديد متحورات فايروس كورونا لانتعاش الاقتصاد العالمي. وأضافت "نحن في ظل اقتصاد عالمي مترابط فما يحصل في أي جزء من العالم يؤثر على الدول الأخرى".

وخلافا لغالبية دول العالم التي غرقت في الركود، أنهت الصين العام الماضي على معدّل نمو إيجابي عند نحو 2.3 في المئة، لكنّ هذه النسبة هي أدنى بكثير من معدلات النمو التي اعتاد عليها منذ العام 1976 ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقّق العملاق الآسيوي هذا العام نموا بنسبة 8.1 في المئة، وهو رقم مضخّم حسابيا بعد العام الماضي الذي كان قاتما بسبب الجائحة وتداعياتها.

جوليان إيفانز – بريتشارد

الاضطرابات التي أثارتها متحورات كورونا لها آثار شديدة

وفي خضم الانتعاش الاقتصادي قد تبدو توقعات النمو التي تقل عن ثمانية في المئة مخيبة لآمال المستثمرين وقد تؤدي إلى تقلبات في الأسواق.

وحذر المحلل كين تشونغ من مصرف ميزوهو الصيني في تصريحات سابقة لوكالة الصحافة الفرنسية من أن تحديد هدف نمو طموح جدا قد تكون له آثار سلبية مع ميل مسؤولين صينيين للقيام باستثمارات مبالغ بها تؤدي إلى المزيد من المديونية لتضخيم إجمالي الناتج المحلي.

وحددت بكين هدفا يقوم على استحداث حوالي 11 مليون وظيفة خلال العام الحالي وهو عدد مماثل للعام 2019 قبل الجائحة. وهذا المعيار لا يوفر أي معلومات حول عدد الوظائف التي ألغيت جراء الأزمة الصحية.

وتقول الحكومة إنها تهدف إلى خفض مستوى البطالة إلى 5.5 في المئة بنهاية هذا العام بعدما وصل إلى 5.6 في 2020، وهو العام الذي شهد أعلى مستوى بطالة شهري على الإطلاق وكان ذلك في فبراير حينما بلغ 6.2 في المئة.

لكنّ هذا الرقم لا يعكس الصورة الكاملة للوضع الاقتصادي في البلاد، إذ أنّ نسبة البطالة في الصين تأخذ في الحسبان سكان المدن فقط، أي أنّها لا تأخذ في الاعتبار ما يقرب من 300 مليون عامل ينزحون من الأرياف للعمل في المدن وكثير من هؤلاء فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة الصحية.

ويقول خبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إنه حتى إذا حدث تعاف أقوى من التوقعات خلال العام الحالي سيخسر الاقتصاد العالمي نحو 10 تريليونات دولار من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الجائحة وإجراءات الإغلاق.

صندوق النقد يمنح الإصلاحات الأردنية تقييما إيجابيا رغم التحديات

واشنطن/عمان – غلبت التقديرات الإيجابية على المراجعة الثانية لصندوق النقد الدولي بشأن أداء الاقتصاد الأردني رغم استمرار مشاكل تحصيل الإيرادات التي لا تزال تمثل تحديا رئيسيا على الصعيد الائتماني بالنسبة إلى عمّان.

ووافق خبراء بعثة الصندوق بقيادة علي عباس إثر مناقشاتهم التي عُقدت عن بعد مع السلطات الأردنية حول المراجعة الثانية لأداء برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته السلطات ويدعمه اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد".

وذكر صندوق النقد في بيان أصدره في وقت متأخر الاثنين الماضي أن "الأردن أظهر أداءً قويا في تنفيذ برنامجه الإصلاحي، الهادف إلى تعزيز النمو الشامل وزيادة فرص العمل، مع الحفاظ على سلامة الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي".

ومع ذلك، تحتاج الحكومة الأردنية إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تسريع وتيرة إنعاش الاقتصاد الهش المعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية.

وتدرك عمانّ أهمية إيجاد مستوى تنسيق أكبر بين السياستين المالية والنقدية لما للتناغم المطلوب بينهما من آثار إيجابية على استقرار الاقتصاد الكلي بوصفه محفزا أساسيا للتنافسية، لكنها تجد نفسها مكبلة بالكثير من التحديات.

وقال عباس "لا تزال الجائحة تفرض تحديات جسيمة على الأردن. وتشير التقديرات إلى أن الانكماش الاقتصادي في عام 2020 كان محدودا بنسبة اثنين في المئة، لأسباب من بينها الدعم المالي والنقدي الفعال الذي قدمته السلطات في الوقت المناسب".

ورأى رئيس بعثة الصندوق أن موجات الجائحة المتلاحقة منذ أكتوبر الماضي تسببت بإلحاق ضرر بالغ بالأنشطة الاقتصادية والحالة المعيشية للأسر، حيث ارتفعت البطالة إلى معدل قياسي بلغ 24.7 في المئة في الربع الرابع من العام الماضي.

وأشار إلى أنه حتى الآن "ضمنت السياسة المالية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وسعت إلى التخفيف من آثار الجائحة على النمو".

ولفت إلى أنه "لا يزال من الضروري الحصول على تمويل ميسر من شركاء الأردن الدوليين، وخصوصا من خلال توفير اللقاحات، لاسيما بالنظر إلى امتداد آثار الجائحة لفترة أطول".

ويواصل الأردن في تحمل عبء كبير غير متناسب في دعم واستضافة 1.3 مليون لاجئ سوري وتوفير فرص متساوية لجميع السكان في الحصول على التطعيم.

علي عباس

الجائحة لا تزال تفرض تحديات كبيرة على الاقتصاد في الأردن

ونظرا لارتفاع الاحتياجات التمويلية، قرر خبراء صندوق النقد الدولي دعم طلب السلطات زيادة الموارد المتاحة في ظل اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" بمقدار 200 مليون دولار.

وبذلك يصل إجمالي مدفوعات الصندوق إلى الأردن منذ الاتفاق على الخط الائتماني في مارس 2020 بقيمة 1.3 مليار دولار إلى 641.51 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 900 مليون دولار)

ومن المتوقع أن يصل إجمالي مدفوعات الصندوق، بما في ذلك المبلغ المسحوب تحت "أداة التمويل السريع"، خلال الفترة الفاصلة بين 2020 و2024 إلى نحو 1.95 مليار دولار.

وتسببت الجائحة بخسائر فادحة في الاقتصاد مما أدى إلى انكماشه بواقع 1.6 في المئة العام الماضي وتسبب في اتساع عجز الموازنة العامة وهو ما انجر عنه ارتفاع الدين العام إلى 88 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويؤكد اقتصاديون أن الوصول إلى مرحلة التعافي الاقتصادي المنشود يتطلب خططاً قصيرة وطويلة المدى تتجاوز الحكومات لمعالجة الأزمات واستعادة نسق النمو والتي تمر أساسا عبر تنفيذ إصلاحات ضريبية وجمركية وتغيير التشريعات والقوانين لتسهيل التعافي.

ومن المرجح أن يشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن تعافيا بنهاية العام الحالي بنسبة تصل إلى 3.6 في المئة إذا حافظت الحكومة على مسار تنفيذ خططها للخروج من الأزمة تدريجيا.

وتظهر بيانات أصدرتها وزارة المالية الأردنية الثلاثاء أن إيرادات الموازنة ارتفعت خلال النصف الأول من العام الحالي بنحو 27.3 في المئة بمقارنة سنوية لتبلغ 3.7 مليار دينار (5.2 مليار دولار).

وأرجعت الوزارة في بيان نشرته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنحو 20.6 في المئة لتصل إلى 682 مليون دولار وارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 57.7 في المئة أي بنحو 441 مليون دولار.

وقالت الوزارة في بيان إن تلك العوائد المالية "جاءت متزامنة مع الجهود المبذولة من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لمكافحة التهرب الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي الطوعي من قبل المكلفين".

ويعاني البلد من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، وهو ما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني قد حثّ في مايو الماضي الحكومة على وضع خطة اقتصادية تعتمد على الاستثمار بمصادر بديلة وجديدة، وإعداد خطة شاملة ومحكمة تُعتمد لتنشيط الاستثمارات وجذب المزيد منها إلى البلاد.

صادرات التمور السعودية تسجل أعلى ارتفاع في تاريخها

الرياض – تمكنت السعودية من تحقيق قفزة كبيرة في صادرات التمور منذ بداية العام الجاري في خطوة تعكس بوضوح اهتمام الحكومة باستغلال المكونات الطبيعية المهمة التي تزخر بها البلاد خاصة المحاصيل الزراعية.

وسجلت صادرات التمور أعلى ارتفاع في تاريخها متجاوزة 52.5 في المئة خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من العامين الماضيين.

وقال المركز الوطني للنخيل والتمور السعودية في بيان نشره الثلاثاء عبر حسابه على موقع "تويتر" إنه "تم تصدير 185 ألف طن من التمور مقابل 121 ألف طن في الفترة المقابلة عام 2020، و111 ألف طن في 2019".

ووفقا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، فإن قيمة صادرات التمور في الفترة الفاصلة بين يناير ويونيو الماضيين زادت بنسبة 27.2 في المئة مسجلة 699 مليون ريال (186.4 مليون دولار)، بينما سجلت في العام الماضي 146.4 مليون دولار، وفي العام الماضي حققت الرياض إيرادات بواقع 135.2 مليون دولار.

ويبلغ عدد النخيل في أكبر اقتصادات المنطقة العربية أكثر من 31.2 مليون نخلة وهي منتشرة على مساحة 107 آلاف هكتار وتعتبر منطقة القصيم الأكثر إنتاجا للتمور في البلاد.

وتعتبر السعودية الثانية عالميا في إنتاج التمور بنسبة 17 في المئة من مجمل الإنتاج، وتتضمن مستهدفات رؤيتها المستقبلية 2030 أن تكون المصدر الأكبر للتمور على مستوى العالم.

ولذلك، تعمل الحكومة على رفع مستوى صادراتها عالميا من التمور عبر تحسين جودة الإنتاج في المزارع والمصانع مع تشجيع الاستثمار في زراعة النخيل.

ووضع المركز الوطني للنخيل والتمور نظاما متكاملا يشمل الخدمات الزراعية واللوجستية والتسويقية مع تبني التقنيات الحديثة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية وزيادة معدل استهلاك التمور السعودية محليا وعالميا.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للنخيل والتمور محمد بن فهد النويران قوله في يونيو الماضي إن "المركز بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة ينفذان برامج عديدة لتطوير قطاع التمور ورفع كفاءته وتعزيز إنتاجيته".

وأضاف "هذا التعاون يعزز وصول التمور السعودية للدول المستهدفة للتصدير وأن تصبح التمور السعودية المصدر الأول للتمور في العالم".

ويسهم مجال إنتاج التمور في كثير من الصناعات التحويلية والأغذية ليشمل بذلك الأغذية والأعلاف والصناعات الأخرى كالمنتجات الطبية والتجميلية وصناعات مواد البناء. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد مصانع التمور في السعودية يبلغ 157 مصنعا.

واحتضنت السعودية الأسبوع الماضي المؤتمر الدولي للتمور في نسخته الثانية لاستكشاف فرص جديدة للتمور إقليميا ودوليا بالإضافة إلى دعم تبادل الخبرات المعرفية والتجارية بين مصدري ومستوردي التمور وتشجيع تسويق التمور وتعزيز كل ما يتعلق بزراعة النخيل وتجويد إنتاجها.

ومنذ انطلاق علامة التمور السعودية بلغ عدد النخيل الحاصلة على العلامة 1.7 مليون نخلة ويشكل 5 في المئة من إجمالي عدد النخيل بالبلاد.

ويمكن أن تشكل إيرادات التمور أرقاما قياسية خاصة بعد تطوير سلسلة الإمداد للمزارع عبر إطلاق عدد من مراكز الخدمة لما بعد الحصاد التي ستتيح للمزارعين الاستفادة من الخدمات المقدمة كالتعبئة والتغليف والتنظيف والتخزين، إضافة إلى تسويق المنتجات مما سيعود بالأثر الكبير على المزارع والقطاع بشكل عام.

منافس جدي في الأسواق العالمية